ناقش سبل تشجيع الطلاب على الالتحاق بكليات التربية في جامعة حضرموت

الخنبشي يطّلع على مشروع تأثيث وتجهيز كليتي المجتمع بسيئون والشحر ونشاط مؤسسة بن نهد

المكلا / سبأ :

اطّلع عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت، سالم الخنبشي، امس بمدينة المكلا، على سير العمل في مشروع تأثيث وتجهيز كليتي المجتمع بسيئون والشحر، المموّل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وذلك في إطار دعم وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وتعزيز البنية التحتية التعليمية في حضرموت.

واستمع الخنبشي خلال لقائه وكيل قطاع التخطيط والمشاريع بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني منسق مشاريع الصندوق، الدكتور نجيب سيف، ومدير عام التخطيط بالوزارة، المهندس أحمد الدرغام، إلى شرح حول مكونات المشروع ومستوى التنفيذ، وما يتضمنه من أعمال لتوفير التجهيزات والأثاث والمستلزمات التعليمية والتدريبية الحديثة، ومعدات الطاقة والنقل، بما يسهم في تحسين البيئة التعليمية، ورفع كفاءة الكليات، وتمكينها من أداء دورها في تأهيل الكوادر المتخصصة التي يحتاج إليها سوق العمل.

وأوضح مسؤولو المشروع أن برنامج التأثيث والتجهيز يستهدف 12 كلية مجتمع في مختلف محافظات الجمهورية، من بينها كليتا المجتمع في سيئون والشحر، بما يعزز قدراتهما الأكاديمية والتدريبية، ويوسع فرص الاستفادة من برامج التعليم الفني والمهني في حضرموت.

وأشاد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت، بالدعم المقدّم من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وما يمثله من إسهام مهم في تطوير قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، مؤكداً أهمية استكمال تنفيذ المشروع وفق المواصفات والمعايير المحددة، والاستفادة المثلى من التجهيزات، بما يضمن استدامة أثرها في العملية التعليمية والتدريبية.

في السياق نفسه، اطّلع عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت، على نشاط مؤسسة نهد التنموية وبرامجها ومشاريعها التنموية والخدمية المنفذة في عدد من مديريات المحافظة، وما تسهم به من تدخلات في دعم مسارات التنمية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع.

واشاد، خلال لقائه مدير عام المؤسسة إبراهيم جمعان بن ثابت، بالدور الذي تضطلع به مؤسسة نهد التنموية في تنفيذ المبادرات والمشاريع ذات الأثر المجتمعي.. مؤكداً أهمية تكامل جهود المؤسسات والمنظمات التنموية مع السلطة المحلية، بما يعزز الشراكة في تنفيذ المشاريع التي تلبي احتياجات المواطنين وتدعم جهود التنمية المستدامة في حضرموت.

وأكد عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت حرص السلطة المحلية على دعم وتشجيع المبادرات التنموية الجادة، وتذليل الصعوبات أمام المؤسسات والمنظمات العاملة في المجال التنموي، بما يسهم في توجيه التدخلات نحو الأولويات والاحتياجات الفعلية للمجتمع، وتعزيز أثرها في مختلف المديريات.

بدوره استعرض بن ثابت أبرز المشاريع والبرامج التي تنفذها المؤسسة، ومجالات تدخلاتها التنموية، وخططها ومشاريعها المستقبلية الرامية إلى توسيع نطاق الاستفادة من برامجها والوصول إلى مختلف المناطق والشرائح المستهدفة.

كما ناقش عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت، سالم الخنبشي، أمس بمدينة المكلا، مع رئيس جامعة حضرموت الدكتور محمد خنبش ونوابه، وعميد كلية التربية بالجامعة الدكتور سعيد بلعفير، ومدير عام مكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت أمين باعباد، سبل تشجيع الطلاب والطالبات على الالتحاق بأقسام كليات التربية العلمية والأدبية خلال السنوات الأخيرة.

وتطرق اللقاء الذي ضم عدداً من المسؤولين في مؤسسات العون للتنمية، ونهد التنموية، وحضرموت للتنمية البشرية، وصلة للتنمية، الى أهمية إيجاد حلول عملية ومستدامة تسهم في استقطاب الطلاب والطالبات إلى التخصصات التربوية، بما يلبي احتياجات قطاع التعليم في حضرموت من الكوادر التعليمية المؤهلة، ويضمن رفد المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد بكفاءات تربوية متخصصة خلال السنوات المقبلة.

وتناول عددا من المقترحات الرئيسية لرفع مستوى التأهيل الأكاديمي والمهني للكوادر العاملة في الميدان التربوي.

وفي اللقاء شدد عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت على أهمية تكامل جهود السلطة المحلية والجامعة ومكتب التربية والتعليم ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، ووضع برامج واضحة قابلة للتنفيذ تستهدف تأهيل الكوادر التعليمية واستقطاب مخرجات التعليم الثانوي إلى التخصصات التربوية، باعتبار التعليم أساساً للتنمية وبناء الإنسان.

واكد أن الاستثمار في إعداد المعلم وتأهيله يمثل أولوية تنموية، وأن معالجة النقص المتوقع في التخصصات التعليمية تتطلب العمل بجدية وفق رؤية بعيدة المدى تضمن توفير كوادر تربوية مؤهلة وقادرة على مواكبة احتياجات العملية التعليمية في حضرموت.

العرادة يشارك في تشييع الشيخ ربيش بن كعلان ويعزّي أسرة الفقيد

مأرب / سبأ:

شارك عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ مأرب، سلطان العرادة، يوم امس، في تشييع ودفن الشيخ ربيش بن كعلان في مدينة مأرب، بحضور عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى والقيادات الرسمية المدنية والعسكرية والأمنية والمشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية وجمع غفير من المواطنين.

وعبّر العرادة عن خالص تعازيه وصادق مواساته لأسرة الفقيد وكافة قبيلته وذويه ومحبيه، سائلاً الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

وأشاد العرادة بمناقب الفقيد وما عُرف عنه من صفات حميدة ومواقف اجتماعية ووطنية مشرفة، وإسهاماته في خدمة مجتمعه ووطنه، مؤكداً أن رحيله يمثل خسارة لأهله ومجتمعه وللوطن، لما كان يتمتع به من مكانة اجتماعية، وما عُرف عنه من حكمة ورجاحة عقل وحرص على تعزيز قيم التآخي وتجاوز الخلافات ووحدة الصف وهي قيم تزداد الحاجة إليها في هذه المرحلة التي يمر بها الوطن.

وأشار إلى أن الشيخ ربيش بن كعلان كان من الشخصيات التي تركت حضوراً مؤثراً على الصعيد الاجتماعي والوطني، وعُرف بمواقفه الوطنية، وحرصه على خدمة مجتمعه، وإسهامه في تعزيز قيم التآخي والتكافل والتلاحم بين أبناء المجتمع، فضلاً عن أدواره في معالجة القضايا الاجتماعية والسعي إلى إصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر، والتي تجسد ما كان يتمتع به من حكمة ومكانة واحترام بين أبناء الوطن.

وجدد العرادة تعازيه ومواساته الصادقة لأبناء وأسرة الفقيد وقبيلته والوطن عامة في هذا المصاب الأليم، سائلاً الله أن يعظم أجرهم ويعصم قلوبهم بالصبر ويتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته.

وزير الأشغال يدشن مشروع إعادة إنشاء جسر وادي بنا ومشروع صيانة طريق دوفس في أبين

أبين / سبأ:

دشن وزير الأشغال العامة والطرق، المهندس حسين العقربي، أمس، مشروع الصيانة الطارئة لإنشاء الجسور السطحية في المقاطع المنهارة بالطريق الدائري - وادي بنا - زنجبار في محافظة أبين.

ويشمل المشروع إعادة إنشاء جسر وادي بنا الخرساني، الذي تعرض للانهيار والتدمير جراء السيول، بطول 220 متراً وعرض 28 متراً، إلى جانب تنفيذ أعمال الحماية اللازمة للجسر، بتمويل من صندوق صيانة الطرق والجسور، فيما تتولى المؤسسة العامة للطرق والجسور أعمال التنفيذ.

وخلال التدشين، أكد وزير الأشغال أن إعادة إنشاء جسر وادي بنا تمثل أولوية لمعالجة الأضرار التي خلفتها السيول، مشيرًا إلى أهمية تنفيذ المشروع وفق أعلى المعايير والمواصفات الفنية، بما يضمن سلامة الجسر واستدامته وقدرته على مواجهة الظروف المناخية وتدفقات السيول.

من جهته، أوضح رئيس مجلس إدارة صندوق صيانة الطرق والجسور، المهندس علي عامر، أن المشروع يأتي ضمن التدخلات الطارئة للصندوق لمعالجة الأضرار التي طالت شبكة الطرق والجسور في المناطق المحررة، مؤكدًا حرص الصندوق على توجيه موارده نحو المشاريع ذات الأولوية التي تمس حياة المواطنين وتسهم في ضمان استمرارية حركة النقل بين المناطق.

بدوره، بيّن المدير العام التنفيذي للمؤسسة العامة للطرق والجسور، المهندس عصام البصيلي، أن المؤسسة تتولى تنفيذ المشروع وفق المواصفات الفنية المعتمدة، وأن الأعمال لا تقتصر على إعادة إنشاء الجسر الخرساني، وإنما تشمل أيضًا تنفيذ أعمال الحماية اللازمة، بما يعزز قدرة المنشأة على مقاومة السيول ويحافظ على سلامة الطريق ومستخدميه.

من جانبه، أكد مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة أبين، المهندس علي محي الدين، أهمية المشروع في معالجة أضرار الطرق وتعزيز سلامة واستمرارية حركة النقل، مشيدًا بجهود وزارة الأشغال وصندوق صيانة الطرق والجسور في دعم مشاريع الطرق بالمحافظة.

كما دشن وزير الأشغال العامة والطرق مشروع الصيانة الروتينية لطريق دوفس في محافظة أبين، ضمن جهود الحفاظ على شبكة الطرق، ورفع مستوى السلامة، وتحسين حركة النقل.

تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1

أكد على دور القضاء..

خلال الفترة الماضية، والقضايا المنظورة امام مختلف دوائرها العدلية، ودور رجال القضاء في تعزيز حضور الدولة، وانفاذ سيادة القانون.

وأعرب فخامة الرئيس عن تقديره لجهود السلطة القضائية وانجازاتها وصمودها واستمرارها في أداء مهامها على أكمل وجه خلال الفترة الماضية، مشيدا بالدور المحوري لمجلس القضاء في حماية النظام العام، وصون الحقوق والحريات.

واكد رئيس مجلس القيادة على أن معركة الدولة اليوم ليست عسكرية وأمنية فقط بل أيضا معركة قانون وعدالة ومؤسسات، معتبرا ان انتصار الدولة الحقيقي هو أن تعمل مؤسساتها حتى في زمن الحرب، وأن يشعر المواطن بأن القانون أقوى من السلاح والنفوذ.

ونوه فخامة الرئيس بدور القضاء باعتباره جزءا أصيلا من معركة استعادة الدولة وأحد اعمدتها في مواجهة مليشيات الحوثي الارهابية التي لا تستهدف مواقع عسكرية فحسب، بل كذلك الموانئ والمنشآت العامة ومخيمات النازحين والمدنيين، وتسعى إلى تقويض مؤسسات الدولة وإرهاب المجتمع.

أضاف «لذلك يجب ألا تبقى هذه الجرائم مجرد بيانات إدانة أو وقائع عسكرية؛ فكل اعتداء إرهابي يجب أن يتحول إلى ملف قانوني وقضائي مكتمل، لكي لا يضيع بتقادم الأحداث أو تغير الظروف السياسية».

وشدد على انه ينبغي ان تكون الرسالة واضحة بأنه لا حصانة لمخرب، ولا إفلات من العقاب، ولا تسوية سياسية في المستقبل يمكن أن تمحو حقوق الضحايا أو الجرائم الجسيمة.

وحث رئيس مجلس القيادة الرئاسي، السلطة القضائية على تفعيل أدوات القانون بصورة أكثر كفاءة في مواجهة التنظيمات الإرهابية وشبكات التمويل والتهريب وغسل الأموال، وكل من يوفر لها الغطاء أو الموارد أو التسهيلات.

كما شدد فخامة الرئيس في هذا السياق على أهمية تسريع إجراءات التحقيق والمحاكمة في قضايا الإرهاب الخطيرة، مع الالتزام الصارم بضمانات المحاكمة العادلة، قائلا ان معركة استعادة مؤسسات الدولة تبدأ من خلال تقديم نموذج مختلف جذريا عن مناطق المليشيات.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

أسفرت عن سقوط..

في المناطق المحررة، والسفن التجارية الواصلة إليها، بما يشكل خطراً مباشراً على الإمدادات الغذائية والسلع الاستهلاكية لملايين اليمنيين، سواء في المناطق المحررة أو الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيا.

واكدت الوزارة أن هذه الجريمة تعكس مجدداً الإرهاب البحري للمليشيات واستهتارها بأرواح المدنيين والبحارة، واستخفافها بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقواعد والاتفاقيات المنظمة لسلامة وأمن الملاحة البحرية.

كما اكدت الوزارة أن استهداف السفن التجارية المدنية والموانئ والمنشآت المرتبطة بالنقل البحري يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والاتفاقيات والقواعد الدولية المنظمة لسلامة وأمن الملاحة البحرية، ولا يمكن التعامل معه باعتباره حادثاً منفرداً أو عابراً، بل باعتباره تهديداً منظماً للأمن البحري الإقليمي والدولي وحرية الملاحة في أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم.

وحمّلت وزارة النقل مليشيات الحوثي الإرهابية المسؤولية الكاملة عن أرواح الضحايا والإصابات والأضرار التي لحقت بالسفينة التجارية "تهامة"، وعن التداعيات الخطيرة الناجمة عن هذه الاعتداءات..مؤكدة أن استهداف الممرات البحرية والسفن التجارية لا يهدد اليمنيين وحدهم، وإنما يمس أمن الملاحة الدولية ومصالح التجارة العالمية وحركة الإمدادات في المنطقة والعالم.

ودعت الوزارة المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالنقل البحري والملاحة الدولية إلى اتخاذ موقف حازم ومسؤول تجاه هذه الاعتداءات الإرهابية المتكررة، والعمل بصورة عاجلة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية الملاحة وسلامة أطقم السفن والعاملين في القطاع البحري في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، باعتبار الأمن الجماعي مسؤولية الجميع.

وجددت وزارة النقل دعوتها إلى عدم السماح بتحويل الممرات البحرية الدولية إلى ساحات للتهديد والاستهداف، أو تعريض حياة البحارة والعاملين في القطاع البحري للخطر، أو استخدام المنشآت المدنية والموانئ التجارية أهدافاً في الأعمال العدائية.

واعربت وزارة النقل عن خالص تعازيها وصادق مواساتها لأسر وذوي الضحايا من أفراد طاقم السفينة "تهامة"، متمنية الشفاء العاجل للمصابين..مؤكدة وقوفها الكامل إلى جانب أسر الضحايا والعاملين في القطاع البحري، ومواصلة جهودها بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والجهات الدولية المعنية لاتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتعزيز سلامة وأمن الملاحة البحرية وحماية السفن التجارية والموانئ والمنشآت المدنية.

وزارة الخارجية : هجوم..

وتوسيع دائرة التصعيد، لا يخدم اليمن ولا مصالح شعبه، وإنما يضاعف معاناته ويهدد أمن واستقرار المنطقة.

وأشارت الوزارة إلى أن الاعتداء على السفينة تهامة، وما سبقه من هجمات إرهابية إستهدفت مأرب والمخا، لا يمكن التعامل معها بوصفها أحداثاً منفصلة، وإنما تمثل نمط تهديد واحداً يمتد من الداخل اليمني إلى دول الجوار والممرات البحرية، ويستهدف مقدرات الشعب اليمني، وأمن المنطقة، وسلامة الملاحة والتجارة الدولية.

ودعت الجمهورية اليمنية المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن الدولي والدول المعنية بأمن الملاحة، إلى الانتقال من الإدانة إلى إجراءات رادعة وملموسة، عبر التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ونظام الجزاءات وحظر السلاح، وتجفيف مصادر تمويل وتسليح المليشيات، بالتوازي مع تعزيز دعم الحكومة اليمنية وبناء قدرات خفر السواحل والقوات البحرية وأمن الموانئ، بما يمكن مؤسسات الدولة من الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية في حماية المياه الإقليمية وتأمين البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

خفر السواحل : مقتل..

طاقم السفينة والقوات المسلحة.

وأوضحت المصلحة في تصريح صادر عنها، أن الشهداء بينهم أربعة من أفراد طاقم السفينة (ثلاثة باكستانيين و اندونيسي واحد)، إضافة إلى اثنين من منتسبي اللواء الثاني بحري التابع للقوات المسلحة، وأن المصابين، بينهم سبعة من أفراد طاقم السفينة، واثنان من منتسبي خفر السواحل، وأحد منتسبي اللواء الثاني بحري.

وقالت المصلحة " إن قواتها وبالتعاون مع فرق الإنقاذ التابعة للقوات المسلحة، تمكنت من إجلاء القتلى والمصابين وإنقاذ عدد من أفراد طاقم السفينة، والبالغ عددهم 11 بحاراً من الجنسيتين الباكستانية والإندونيسية، وذلك عقب تعرضها لهجوم متكرر بصواريخ تابعة لمليشيات الحوثي الإرهابية، ما أسفر عن اندلاع حريق على متن السفينة وإلحاق أضرار جسيمة بها".

وأضافت " أنه فور وقوع الهجوم على السفينة المدنية، تحركت فرق خفر السواحل، إلى جانب فرق الإنقاذ التابعة للقوات المسلحة، إلى موقع الحادث للمساعدة في إنقاذ أفراد الطاقم وإجلاء الضحايا، وأنه أثناء مباشرة فرق خفر السواحل والقوات المسلحة عمليات الإنقاذ والإجلاء، استهدفت مليشيات الحوثي الإرهابية السفينة مجدداً بصاروخ آخر، في اعتداء طال موقع عمليات الإنقاذ، وأسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف القوات المشاركة في عملية الاستجابة".

وذكرت مصلحة خفر السواحل أنه بعد نحو ثلاث ساعات من الهجوم، رُصد زورق مفخخ مسيّر تابع للمليشيات الحوثية الإرهابية يحاول الاقتراب من موقع السفينة من جهة البحر، وتم اعتراضه وتدميره من قبل القوات المسلحة وخفر السواحل قبل وصوله إلى هدفه.. معبّرة عن إدانتها هذا الاعتداء.. مؤكدة أنه يمثل تصعيداً خطيراً وتهديداً مباشراً لأمن وسلامة الملاحة البحرية وحياة البحارة وفرق الإنقاذ في مضيق باب المندب، ويكشف مجدداً عن المخاطر التي تشكلها هجمات مليشيات الحوثي الإرهابية على السفن التجارية والممرات البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

كما أكدت مصلحة خفر السواحل استمرارها في أداء واجبها في حماية الملاحة البحرية، والاستجابة لنداءات الاستغاثة، وإنقاذ أرواح البحارة، والتعامل مع التهديدات التي تستهدف أمن وسلامة الممرات البحرية، بالتنسيق مع الجهات المختصة والقوى المعنية بأمن الملاحة في المنطقة.

وزير المياه يبحث..

إلى برامج ومشاريع اليونيسف في قطاع المياه والإصحاح البيئي، وأهمية تعزيز التنسيق مع الوزارة والجهات المختصة، بما يضمن رفع كفاءة التدخلات وتحقيق الاستفادة المثلى منها واستدامتها.

وأكد الوزير الشرجبي أن اليونيسف تمثل شريكاً أساسياً للوزارة في قطاع المياه والإصحاح البيئي .. مشيداً بمستوى التعاون القائم بين الجانبين .. مؤكداً أهمية الارتقاء به بما يواكب حجم الاحتياجات والأولويات في اليمن.

وأشار إلى التحديات التي واجهت الوزارة خلال الفترة الماضية، وأبرزها ضعف آليات تبادل المعلومات والتنسيق المباشر، الأمر الذي انعكس على مستوى التخطيط وتوجيه التدخلات، وفي مقدمتها ضمان التوزيع العادل للموارد وتوجيهها إلى المناطق والفئات الأكثر احتياجاً .. مشدداً على أهمية تعزيز قنوات الاتصال والتنسيق المباشر بين الجانبين، وتبادل المعلومات والبيانات بصورة منتظمة، بما يسهم في تحسين التخطيط والمتابعة والتنفيذ، ورفع كفاءة التدخلات، وضمان وصول الموارد إلى مستحقيها وتحقيق الأثر المنشود من البرامج والمشاريع.

من جانبه أكد نائب المدير التنفيذي لليونيسف للعمل الإنساني وعمليات الإمداد، حرص المنظمة على مواصلة الشراكة مع وزارة المياه والبيئة وتعزيز التعاون والتنسيق المباشر معها في قطاع المياه والإصحاح البيئي، بما يسهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والاستجابة للاحتياجات القائمة.

وأشار إلى أن اليونيسف تعمل حالياً بالتنسيق مع الجانب اليمني على إعداد استراتيجية للانتقال من الاعتماد على الوقود إلى استخدام مصادر الطاقة النظيفة، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية .. مؤكداً استعداد المنظمة لاستكمال أي نواقص أو احتياجات مرتبطة بهذا المسار، بما يسهم في إنجاز الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

بدوره أكد المدير الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حرص المنظمة على مواصلة دعم اليمن .. مشيراً إلى أن حشد واستقطاب المزيد من الداعمين والموارد المالية لليمن يمثل إحدى أولويات اليونيسف، في إطار جهودها لتعزيز التمويلات الخارجية الموجهة للبرامج الإنسانية والتنموية.